الأمم المتحدة

S/2006/757

مجلس الأمن

Distr.: General
21 September 2006
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لرومانيا لدى الأمم المتحدة

أكتب إليكم بشأن اجتماع مجلس الأمن المعقود في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، في إطار البند المعنون ''التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في صون السلام والأمن الدوليين'' لأطلب منكم إصدار البيان المرفق، الذي لم يستطع سعادة السيد ميهاي - رازفان أونغوريانو، وزير خارجية رومانيا، أن يلقيه بنفسه أثناء الاجتماع، بوصفه وثيقة من وثائق مجلس الأمن (انظر المرفق).

(توقيع) مينا **موتوك**
السفير فوق العادة المفوّض

280906 280906 06-53060 (A)

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لرومانيا لدى الأمم المتحدة

بيان من سعادة السيد ميهاي – رازفان أونغوريانو وزير خارجية رومانيا

إنه لسرور غامر لي أن أتحدث أمامكم في هذا اليوم، بعد عام تقريبا من رئاستي لاجتماع مجلس الأمن بشأن نفس الموضوع. الواقع أن مما يبعث على الرضا أن نرى أن جهودنا لتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية لم تترك دون استجابة. وأشعر، في هذا الصدد، أنه لزاما عليّ أن أعبر عن تقديري العميق لكم، سيدتي الرئيسة، إذ أن التزام بلدكم تجاه الموضوع الذي نتناوله لم يكن له أن يأتي في وقت أنسب. فرومانيا واليونان تقعان على الأطراف البعيدة لمنطقة معقدة – شبه جزيرة البلقان – أبدت مؤخرا، رغم نصيبها من التحديات، تعاونا إقليميا مثاليا وتفاعلا إيجابيا على المستويين الإقليمي والعالمي.

وأود أيضا أن أحيي بداية حضور الأمين العام للأمم المتحدة وأن أثني على تقريره الممتاز عن شراكة الأمن الإقليمية العالمية وقد قُدم هذا التقرير استجابة لقرار مجلس الأمن ١٦٣١ (٢٠٠٥)، الذي جاء، وإني لفخور بأن أقول ذلك، بمبادرة وجهد موفق من بلدي. وإني أعتقد اعتقادا قويا اليوم، بينما ندرك مدى الوضوح الذي رسم به الأمين العام خريطة التحديات والفرص التي نواجهها في دعم شراكة الأمن الإقليمية العالمية، في رسالة هذه العملية.

إن أعضاء مجلس الأمن لديهم الآن أدوات جديدة أفضل لتعزيز الزخم الذي تولّد في تشجيع التعاون مع المنظمات الإقليمية لخدمة السلام والأمن. فعدا التوصيات التي تضمنها تقرير الأمين العام، يمثل إنشاء لجنة لبناء السلام – كمنتدى يتوقع للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أن تلعب فيه دورا مهما – تطورا رئيسيا.

نظرا لأن رومانيا أكدت تأييدها للبيان الذي ألقاه وزير خارجية فنلندا الموقر باسم الاتحاد الأوروبي، سأقتصر في ملاحظاتي على إلقاء الضوء على ثلاث نقاط تحتاج، في رأيي، إلى التأكيد عليها في هذه المرحلة. وهي جميعها ترد بشكل بارز في إطار التحديات التي حددها تقرير الأمين العام.

فالنقطة الأولى تتعلق بتوضيح هويات وأدوار الجهات المشتركة في التعاون الأمني بين الأمم المتحدة والكيانات الإقليمية. فالعالم لا يزال بعيدا عن منظومة ذات هياكل موحدة من المنظمات، التي يحددها بوضوح توجهها الجغرافي أو السياسي. فمسألة ملاءمة هذا الفصل أو ذاك من ميثاق الأمم المتحدة الذي يمكن في إطاره، أن تسهم هذه المنظمات في صون

السلام والأمن هي – في اعتقادنا – أقل أهمية من موضوع ضمان أفضل إسهام ممكن من جانبها.

إن مجموعة الموارد العالمية المشتركة، كما ندرك جميعا، مُثقلة بدرجة كبيرة؛ ومن ثم فإن زيادة الجهود إلى أقصى حد وتكاملها يتزايدان إلحاحا. وتوضيح الآلية اللازمة لتعزيز الشراكة العالمية الإقليمية يعني، في رأينا، اتصالا معززا في الاتجاهين وإنذارا مبكرا، وعمليات لاتخاذ القرارات أشد سرعة وحشدا أكثر فعالية للموارد في أوقات الأزمات أو الصراعات.

ومما يشجعنا أن مجلس الأمن وأمانة الأمم المتحدة اتخذا بالفعل خطوات لتوسيع نطاق المشاورات والتعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. والأمر يتطلب المزيد من التدابير، ونأمل أن نشهد سريعا اليوم الذي تصبح فيه المنظمات الإقليمية ضيوفا بشكل متواتر في اجتماعات مجلس الأمن التي تناقش بنود جدول الأعمال ذات الصلة الإقليمية.

وتتعلق النقطة الثانية، التي أود أن أشير إليها، بقضية بناء القدرات. فهناك توافق في الرأي بشأن إمكانات المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صون السلام والأمن. وعلينا، مع ذلك، أن نُقر بأن هناك، في كثير من الحالات، قيودا نتيجة نقص الأموال والموارد الأخرى أو عدم توافر القدرات التنظيمية والتنفيذية. ويجب أن تشجِّع الأمم المتحدة ومجلس الأمن والمنظمات الإقليمية على أن تمسك بزمام المبادرة قدر الإمكان، ولكن ينبغي لهما أيضا أن يسعيا إلى المساعدة بشكل فاعل في بناء قدرات هذه المنظمات الشريكة.

وفضلا عن ذلك فإن لدى الكيانات الإقليمية قدرا عظيما من الخبرة التي يمكن أن تتقاسمها فيما بينها. فمن الإشراف على الانتخابات إلى إصلاح قطاع الأمن، ومن التنمية الاقتصادية في البلدان الخارجة من الصراع إلى إنفاذ القانون الإقليمي، ومن مراقبة الحدود إلى إرساء حكم القانون، يمكن إتاحة الدروس المستفادة وأفضل الممارسات من منطقة إلى أخرى بشكل أكثر منهجية. وهذه عملية يمكن وينبغي أن تيسرها الأمم المتحدة، ربما من خلال وحدة مخصصة داخل الأمانة أو فريق عامل مخصص يضم المنظمات الإقليمية والدول الأعضاء التي يعنيها الأمر.

ثالثا، إننا نعتقد أن أحد التحديات الكبرى لبيئة الأمن – وللأمم المتحدة بوجه خاص – هو منع نشوب الصراعات. وإمكانات هذه الأداة السلمية بالدرجة الأولى هائلة، ومع ذلك فلا يزال من اللازم متابعتها بشكل منهجي.

وفي هذا الصدد، ترحب رومانيا بتقرير الأمين العام الحديث بشأن منع نشوب الصراعات المسلحة. وفضلا عن ذلك فإننا نتفق تماما مع الأمين العام على أن مجلس الأمن ينبغي أن ينظر في جعل منع نشوب الصراعات مجالا أوليا في تطوير تفاعله في المستقبل مع المنظمات الإقليمية.

وللمنظمات الإقليمية دور رئيسي عليها أن تؤديه في منع نشوب الصراعات داخل مناطقها، لأنه غالبا ما تكون تدابير المنع من خلال الترتيبات الإقليمية هي الاستجابة الأكثر ملاءمة والأحسن توقيتا للصراعات الوشيكة أو للوقوع من جديد في أُوتون الصراع.

وأحد الأمثلة التي أشير إليها من غرب البلقان هو الوساطة الناجحة في الفترة الأخيرة لـ ''اتفاق أوهريد''. فقد قامت ثلاث منظمات ذات تركز إقليمي – هي الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي (الناتو) ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا – بلعب دور حافز في هذا الجهد. فقد نجحت التدابير السريعة والمنسقة التي اتخذتها هذه المنظمات، إلى جانب دول فرادى مثل الولايات المتحدة، في تجنب مأساة أخرى في المنطقة، وربما وفرت مئات الملايين من اليوروات التي كان يمكن أن تنفق على عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وأهم من ذلك أنها وضعت بلدا على مسار راسخ إلى الديمقراطية وإلى التكامل الأوروبي والتكامل الأوروبي الأطلسي.

ولسوء الحظ أن العمل الدبلوماسي في حالة الصراعات الممتدة في منطقة البحر الأسود – القوقاز لا يزال عليه أن يصل إلى نفس النمط من النتيجة المثمرة. وأشير هنا إلى أكثر من ١٥ عاما من الركود والإحباط الناجم عنه، فيما يتعلق بجمود الأوضاع في جمهورية مولدوفا (منطقة ترانسنيستريا)، وجورجيا (منطقة أبخازيا وجنوب أوسيتيا) وأذربيجان (منطقة ناغورنو – كاراباخ).

ويبدو أن ''تجميد'' تلك الصراعات لفترة طويلة من الزمن، بدلا من بذل جهود أكثر تبكيرا وأكثر تعاونا في حلها، لم يكن النهج الأفضل، لأن الأوضاع هناك أخذت تتدهور ببطء ولكن بصورة مطردة، ولأن الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين تظل ماثلة بقوة كبيرة. ولذلك لا يسعنا إلا أن نأمل أن تؤدي إسهامات قوية جديدة من المنظمات والجهات الفاعلة الإقليمية – بما فيها رومانيا – إلى التخفيف من معاناة وأحزان السكان بعددهم الضخم في هذه المنطقة، الذين حجرت الصراعات السالفة الذكر على تطلعاتهم وأحلامهم المشروعة بحياة أفضل يظلها السلام.

من منظور تاريخي، علينا أن نعترف دوما بفضل المؤسسين واضعي الميثاق لبعد النظر الثاقب الذي أبدوه، حيث رأوا ببصيرتهم نهجا تعاونيا عالميا إقليميا لصون السلام والأمن في وقت كانت فيه النزعة الإقليمية أي شيء عدا القوة المحركة التي تمثلها الإقليمية في عالم اليوم. وإنه لأملنا الحق أن يتابع هذا الموضوع عضو موقر آخر من أعضاء المجلس في العام القادم، حتى نفي بما قصده القرار ١٦٣١ (٢٠٠٥)، أي أن تعقد اجتماعات منتظمة مع رؤساء المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية من أجل تعزيز التفاعل والتعاون مع هذه المنظمات.